الوزير الخالد حضر الاجتماع وأطلع اللجنة على مرئياته لحسم هذه القضية

«الداخلية والدفاع البرلمانية»: توافق نيابي - حكومي لتجنيس 4 آلاف «بدون»

■ عسكر: اجتماع آخر مع الوزير الاسبوع المقبل لاستكمال مناقشة هذا الملف

■ حريصون على التوصل إلى تصور يعجل وتيرة حل القضية بالتنسيق مع الحكومة

جانب من اجتماع لجنة الداخلية والدفاع (تصوير: صالح محمد)

أعلنت لجنة شؤون الداخلية والدفاع البرلمانية عن التوصل خلال اجتماعها أمس الى توافق نيابي حكومي في شان تجنيس اربعة آلاف من المقيمين بصورة غير قانونية بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الصباح.

وقال رئيس اللجنة البرلمانية النائب عسكر العنزي في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان وزير الداخلية اطلع اللجنة خلال الاجتماع على مرئياته لحل هذه القضية.

واضاف العنزي ان اللجنة قررت عقد اجتماع اخر مع الوزير الشيخ محمد الخالد الاسبوع المقبل لاستكمال مناقشة هذا الملف والذي يأتي بعد اجتماع اخر تعقده لجنة المقيمين بصورة غير قانونية الخميس المقبل بحضور رئيس الجهاز المركزي صالح الفضالة.

واكد حرص لجنة الداخلية والدفاع على التوصل الى تصور يعجل من وتيرة حل قضية المقيمين بصورة غير قانونية وذلك بالتنسيق مع الحكومة التي تعهدت أكثر من مرة بالتعاون مع المجلس في حسم هذه القضية.

ليكون متنفسا للمواطنين وقبلة للمستثمرين

الصالح: تطوير شاطئ الصليبخات والدوحة ضرورة ملحة

خليل الصالح

شدد النائب خليل الصالح علي ضرورة اعادة تاهيل وتطوير شاطئ الصليبخات والدوحة وتشييد واجهات بحرية تحتوي علي خدمات كاملة لافتا الي ان تلك الواجهات تعتبر مقصدا للمستثمرين في جميع دول العالم مطالبا الحكومة بضرورة استغلال الواجهة البحرية الكويتية بشكل ينسجم مع مكانة الكويت ومظهرها.

واوضح الصالح في تصريح صحافي انه تقدم في وقت سابق باقتراح بشأن اعادة وتاهيل شاطئ الصليبخات والدوحة وبناء واجهات بحرية مكتملة المرافق والخدمات لاجل ان تكون متنفسا لسكان هذه المناطق ومجاورتها لاسيما وان واجهة الكويت تمتد من الجون بمنطقة الصليبخات حتي الفحيحيل بطول يقارب70 كم وان المستغل منها لا يصل مسافة 30 كم

واضاف انه لا يقبل تشدد الحكومة في عمليات الصرف علي الواجهات البحرية للبلاد في ظل الوفرة المالية والاقتصادية الحالية رافضا ان يقتصر الاهتمام علي المنطقتين الواقعتين ما بين ابراج الكويت ونادي اليخوت بالسالمية ويترك باقي الشريط الساحلي دون تنمية

وفي سياق ذي صلة طالب الصالح الحكومة ممثلة في وزارة الاشغال بضرورة العمل علي تذليل وحل مشكلات مناطق النهضة والدوحة والصليبية في ظل نقص الخدمات الرئيسية بشوارع تلك المناطق حيث تفتقر الي الاعمال الضرورية للصيانة و والتحديث مؤكدا انه لن يقبل بان تكون هذه المناطق خارج الاهتمامات الحكومية

وذكر انه تقدم باقتراح بهدف اعادة رصف هذه الطروق وتبديل ارضيات البلاط و ،الكاشي، بها وتشجيرها وزيادة الانارة وانه لن يالوا جهد في متابعة هذا الامر وتصحيح اوجه القصور الحالية بالعديد من الخدمات والمرافق الاساسية واضاف الصالح بالقول ان قاطني هذه المناطق هم مواطنين كويتيين لهم الحق في ان ينعموا بالراحة اثناء تنقلهم وان يسكنوا باحياء يغلب عليها الطابع الحضاري والمظهر الجميل

الغانم استقبل السفير الألباني ورئيس المحكمة العليا في «بوتان»

رئيس مجلس الأمة مستقبلاً رئيس محكمة بوتان

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه بمجلس الأمة أمس رئيس المحكمة العليا لدى مملكة «بوتان» لينبو سونام توبجي والقاضيان بالمحكمة العليا لدى المملكة رنزين جيلسين ورنزين بنجور والوفد المرافق لهم.

كما استقبل الغانم سفير جمهورية ألبانيا لدى الكويت كوتين مورينا بحضور كل من النواب حمد الهرشاني وعسكر العنزي وماضي الهاجري.

الجيران يطالب بمواجهة الهدر في أموال الدولة

عبدالرحمن الجيران

حث النائب الدكتور عبد الرحمن الجيران عضو اللجنة التشريعية والقانونية ، رئيس مجلس الامة السيد مرزوق الغانم على ضرورة المسارعه في اقرار القانون القاضي ، بإنشاء جهاز المراقبين الماليين الوارد بمرسوم بقانون رقم 31 لسنه 1978م ولتعزيز الرقابة المالية المسبقة .

وأوضح النائب بان المراقبين الماليين وعددهم 180 مراقب موزعين على اجهزة الدولة ، تميزوا بعملهم من حيث انهم كوادر وطنية 100% ، ويحملون شهادات جامعية تخصص محاسبة ، ولديهم خبرات قديمة إضافة إلى السرعة في اكتشاف التجاوز من خلال استمارة الصرف المعتمدة بالجهة الحكومية . وأشار النائب إلى ان المزاج العام للدولة يتجه بصورة جادة لجهة تفعيل الرقابة من خلال ديوان المحاسبة وكذلك هيئة مكافحة الفساد ومجلس الامة . وطالب النائب بتطوير آلية عمل المراقبين الماليين عن طريق ربطهم بشبكة معلومات وقاعدة بيانات تعزز الكفاءه وتختصر الوقت والجهد في اداء المهام . وفي الختام دعا النائب اللجنة التشريعية إلى ادراجه في جدول الاعمال وتحويله إلى لجنة الميزانيات لأنها الجهة المختصة تمهيدا لعرضه على المجلس .

موقف جاد تجاه سيارات النقل التي تقوم بإتلاف الطرق العامة

«البلدي» يوصي بإلزام شركات الخرسانة الجاهزة إغلاق فوهات الخلاطات

مهلهل الخالد مترئسا الجلسة

أوصى المجلس البلدي خلال جلسته العادية برئاسة مهلهل الخالد أمس، بالزام الشركات المختصة بالخلاطات بوضع اغطية مناسبة لفوهات سيارات نقل الخرسانة الجاهزة عند التفريغ بما يكفل عدم انسكابها خارجا.

وشدد أعضاء البلدي خلال الجلسة على ضرورة صياغة موقف جاد تجاه سيارات نقل الخرسانة الجاهزة التي تقوم باتلاف الطرق العامة مشيرين الى ان خلاطات "المشاريع الحكومية تحولت الى تجارية" الى جانب تداعياتها على البيئة. وتطرقوا الى ان هناك اخطاء يجب تصحيحها في هذا الشان كون "اصحاب وسائقي سيارات الخرسانة والخلاطات الاسمنتية لا يلتزمون بالقوانين".

وناقشت الجلسة اقتراح بشأن وقف تسمية الشوارع لحين تعديل لائحة التسميات الخاصة بالمدن والقرى والضواحي وطلب تطبيق المادة 18 من اللائحة الداخلية في شأن تنظيم اعمال المجلس البلدي والتي تنص على ان يقوم الجهاز التنفيذي في بلدية الكويت بالرد على اسئلة واستفسارات الاعضاء خلال "مدة اقصاها شهر من تقديم السؤال".

وبحث المجلس مشروع ميزانية بلدية الكويت للسنة المالية 2015/2014 اذ اتفق اعضاء المجلس البلدي مع الجهاز التنفيذي في البلدية على ان يتم عرض الميزانية اولا على الاعضاء ومن ثم مناقشتها.

ووافق على مشروع تعديل القرار الوزاري الخاص بشأن لائحة المحلات العامة في حين قرر احالة خطاب مختار منطقة المتصورية إلى الجهاز التنفيذي لاعداد تقرير بشأن إقامة النادي العربي الرياضي محلات تجارية على واجهة النادي نظرا لما تسببه من ازعاج للسكان حسب مضمون الكتاب.

جانب من جلسة المجلس البلدي

«الميزانيات» ناقشت الحساب الختامي لوزارة التربية

الحويلة: مخالفات العقود التربوية فوتت على خزينة الدولة ملايين الدنانير

■ مطلوب تحسين مستوى تدريب المدرسين وتأهيلهم لممارسة مهنتهم وفقاً لمعايير جودة التعليم

لجنة الميزانيات ناقشت ميزانية وزارة التربية

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية في اجتماعها الحساب الختامي لوزارة التربية عن السنة المالية 2012/ 2013 وملاحظات ديوان المحاسبة بشانه .

وقال مقرر اللجنة النائب د.محمد الحويلة ان اللجنة استعرضت ملاحظات ديوان المحاسبة متضمنا عشرات المخالفات والمآخذ التي شابت المناقصات والممارسات والعقود التربوية والتي فوتت على خزينة الدولة مبالغ مالية كبيرة قدرت بملايين الدنانير.

وأشار الحويلة إلى ضرورة سرعة تقديم قانون تنظيم العمل في المدارس الخاصة الى مجلس الأمة مؤكدا انه سيعالج الكثير من مواطن الخلل في هذا القطاع التعليمي المهم مشددا على ضرورة قيام وزارة التربية بتفعيل رقابتها على مدارس التعليم الخاص لضمان التزامها بتطبيق معايير جودة التعليم واشتراطات الأمن والسلامة والتاكد من وجود عيادات طبية بها ، لافتا الى انه من الملاحظ ان مباني المدارس الخاصة عالية الارتفاع تصل إلى 5 ادوار بينما الطبيعي هو ان تكون قريبة من الأرض حيث لا يستطيع الأطفال صعود كل هذه الأدوار .

ودعا الحويلة وزارة التربية الى تحسين مستوى تدريب المدرسين وتاهيلهم لممارسة مهنتهم وفقا لمعايير جودة التعليم ، لافتا إلى ضرورة تحسين مستوى الوجبات الغذائية في المدارس الحكومية والخاصة .

واضاف: من ابرز الملاحظات حرمان الخزانة العامة من ايرادات لم تتحقق بلغت جملتها 1.306.984 دينارا نتيجة عدم النص في شروط الترخيص الاداري المؤقت لتاجير احدى المدارس الحكومية الى أصحاب إحدى المدارس على بند يقضي بزيادة قيمة مقابل الاستغلال الشهري على فترات دورية محددة أثناء مدة الترخيص وطلبنا بيان بالمبررات التي ادت الى عدم ادراج هذا النص الذي ادى الى حرمان الخزانة العامة من الإيرادات المشار اليها، ومساءلة المتسبب عن ذلك. واشار الحويلة الى ان اللجنة طالبت باعادة النظر في القرار الوزاري رقم 138 / 2008 لانه فوت على الخزانة العامة ايرادات كان يمكن تحقيقها خلال السنة المالية بلغ ما امكن حصره منها مبلغ 995.760 دينار نظرا لاعفاء اصحاب المدارس الخاصة من مقابل استغلال الغرف الادارية بالمباني المدرسية الحكومية المستغلة من قبل القطاع الخاص واحتساب مقابل الاستغلال على اساس المشغول الفعلي من مكونات المبنى الحكومي .

ولفت الى استغلال بعض اصحاب المدارس الخاصة اجزاء من المباني المدرسية الحكومية المؤجرة في انشطة تجارية بالمخالفة لشروط التراخيص الادارية المؤقتة وطالت اللجنة بتفعيل استحقاق الوزارة نسبة 20 في المئة من قيمة العقود التي تبرمها المدارس الخاصة المستغلة لمباني مدرسة حكومية شاغرة مع شركات من الباطن وحتى لا تدخل في حكم المخالفة المالية، مشيرا الى عدم تناسب قيمة غرامات التأخير المنصوص عليها بشروط التراخيص الادارية مع قيمة الدفعات الدورية في حالة التأخر عن سداد القيمة الايجارية في المواعيد المحددة.

وقد تبين لدى الفحص التعاقد مع المركز دون تقديمه خطاب ضمان مبينا عدم الاستفادة من المواد الموردة مما حمل ميزانية الوزارة مبلغ 319.320 دينار دون مردود حيث لا تتوافر اجهزة حاسب آلي شخصية لدى الطلبة، سواء في المنزل او في المدرسة، فضلا عن عدم إلمام جميع الطلبة وأولياء امورهم بكيفية التعامل مع الكتاب الالكتروني والفلاش ميموري. وانتقد تحميل ميزانية الوزارة مبلغ 30.000 دينار تقريبا دون فائدة وكان يمكن توفيره حيث تعاقدت الوزارة مع المركز على تحويل 911 كتابا مدرسيا الى كتب الكترونية بتكلفة 60.000.000 دينار رغم وجود عدد 454 كتابا الكترونيا من هذه الكتب لدى الوزارة تم تسليمها للمتعهد.

واشار الحويلة الى مآخذ شابت اعمال طباعة وتوريد كتب مدرسية من خلال المناقصة رقم م. ع 4/ 1999/ 2000 بمبلغ 1.746.614 دينار. واضاف ان اللجنة لاحظت عدم تنفيذ وزارة التربية بعض الأعمال المدرج لها مبالغ بخطة التنمية السنوية في الباب الثاني من ميزانية الوزارة للسنة المالية 2012 /2013 حيث بلغ ما تم رصده للبرنامج 26 مليونا و632 الف دينار فيما لم ينفق منها سوى 5 ملايين فقط بنسبة 18.9 في المئة لا سيما وان مبلغ الارتباط يبلغ مليونا و 478 الف دينار.

واشار الحويلة إلى قصور في الشروط التعاقدية في المناقصة الخاصة بتوفير أجهزة وأدوات طبية وأدوية وممرضين للعيادات المدرسية نتيجة عدم تضمينها شروطا جزائية في حال عدم تقيد المتعهد ببعض الشروط التعاقدية بالمخالفة للمادة 14 من القانون 37 /1964 بشأن المناقصات العامة ما ترتب عليه عدم تمكن الوزارة من فرض غرامات مالية في حال الإخلال بالشروط.

■ مآخذ كبيرة شابت تنفيذ مشروع استئجار وتشغيل وصيانة البنية التحتية لأجهزة الخدمة الضخمة

■ قصور في الشروط التعاقدية بالمناقصة الخاصة بتوفير أجهزة وأدوات طبية للعيادات المدرسية